



جمهورية مصر العربية
وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية
الهيئة العامة للتخطيط العمراني



جامعة الدول العربية

" "

والاجتماع العربي رفيع المستوى
للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)
حول



برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية
(الموئل)

استدامة المدن العربية وضمان حياة المسكن والأرض والإدارة الحضرية

القاهرة 15-18 ديسمبر 2005



اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي آسيا
(الاسكوا)



المعهد العربي لإنماء المدن

الصفحة	محتويات الدراسة
	الفصل الأول
	المقدمة
١	١-١ الهدف من الدراسة
٢	٢-١ مصدر البيانات
٢	٣-١ تنظيم الدراسة
	الفصل الثاني
	حجم وتيارات الهجرة الداخلية
٣	١-٢ حجم الهجرة الداخلية
٥	٢-٢ التوزيع النسبي للهجرة الداخلية
٦	٣-٢ معدلات الهجرة الداخلية
	الفصل الثالث
	دراسة بعض خصائص المهاجرين وغير المهاجرين ومؤشر التكافؤ للجنسين
٨	١-٣ الاختلاف بين المهاجرين وغير المهاجرين ومؤشر التكافؤ طبقاً للحالة التعليمية
٩	٢-٣ الاختلاف بين المهاجرين وغير المهاجرين ومؤشر التكافؤ طبقاً للمهنة
١٠	٣-٣ الاختلاف بين المهاجرين وغير المهاجرين ومؤشر التكافؤ طبقاً للحالة العملية
١١	٤-٣ الاختلاف بين المهاجرين وغير المهاجرين ومؤشر التكافؤ طبقاً للنشاط الاقتصادي
١٢	٥-٣ أهم الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الهجرة الداخلية
	الفصل الرابع
	ملخص الدراسة وأهم التوصيات لها
١٣	١-٤ ملخص الدراسة

(Area of Origin)

. (Area of Destination)

:_____

()

()

%

.

.

.

_____ -
:
_____ -

()

. / . ,

. / . ,

. / . ,

. / . ,

. / . ,

% ,

جدول (١) تيارات والتوزيع النسبي للهجرة بين إقليم القاهرة و حضر محافظات الجمهورية

الصافى	للخارج		للدخل		المحافظات
	%	عدد	%	عدد	
4739	13.82	30424	3.62	35163	الأسكندرية
-7545	7.59	16697	0.94	9152	بور سعيد
-47804	28.85	63507	1.62	15703	السويس
9610	0.56	1239	1.12	10849	دمياط
69812	2.84	6261	7.84	76073	الدقهلية
76526	8.15	17945	9.73	94471	الشرقية
12635	0.70	1534	1.46	14169	كفر الشيخ
63860	3.23	7120	7.31	70980	الغربية
129090	3.56	7826	14.11	136916	المنوفية
15954	1.32	2898	1.94	18852	البحيرة
-15502	12.40	27285	1.21	11783	الاسماعيلية
49055	1.51	3322	5.40	52377	بنى سويف
59933	1.15	2538	6.44	62471	الفيوم
57179	1.33	2932	6.19	60111	المنيا
97393	2.07	4552	10.50	101945	اسيوط
101235	1.30	2866	10.73	104101	سوهاج
46663	1.09	2408	5.06	49071	قنا
25788	1.82	3997	3.07	29785	اسوان
7180	0.33	732	0.82	7912	الاقصر
-1752	1.38	3027	0.13	1275	البحر الاحمر
3246	0.81	1777	0.52	5023	الوادى الجديد
-1072	0.75	1643	0.06	571	مطروح
-3473	2.34	5156	0.17	1683	شمال سيناء
-2260	1.11	2441	0.02	181	جنوب سيناء
750490	100.00	220127	100.00	970617	الجملة

: _____ -

()

-:

- - - - -) (-

.

. ./. ,

./. , ./. ,

. .

./. ,

./. , ./. ,

.

.

- - - - -) . (

-

-

.

جدول (٢) تيارات الهجرة بين إقليم القاهرة وريف محافظات الجمهورية

الصفى	للخارج		للدخل		المحافظات
	%	عدد	%	عدد	
-1305	2.70	2006	0.47	701	دمياط
4273	11.06	8212	8.35	12485	الدقهلية
6776	9.34	6938	9.17	13714	الشرقية
508	1.75	1298	1.21	1806	كفر الشيخ
5905	5.79	4303	6.83	10208	الغربية
21974	12.40	9207	20.86	31181	المنوفية
-3740	8.51	6321	1.73	2581	البحيرة
-11699	16.25	12070	0.25	371	الاسماعيلية
3687	3.48	2586	4.20	6273	بنى سويف
5567	3.13	2326	5.28	7893	الفيوم
8289	3.73	2773	7.40	11062	المنيا
13992	5.67	4210	12.18	18202	اسيوط
19801	3.83	2842	15.15	22643	سوهاج
2391	5.81	4313	4.48	6704	قنا
480	2.32	1724	1.47	2204	اسوان
61	0.20	150	0.14	211	الاقصر
-1074	1.59	1183	0.07	109	البحر الاحمر
525	0.72	537	0.71	1062	الوادى الجديد
-863	1.19	887	0.02	24	مطروح
-142	0.26	196	0.04	54	شمال سيناء
-170	0.24	177	0.00	7	جنوب سيناء
75236	100.00	74259	100.00	149495	الجملة

_____ : _____

...

ولحساب معدل الهجرة الداخلية تم اتباع الاسلوب الاتي.

$$\text{معدل الهجرة لداخل الاقليم} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى الاقليم من } 1000 \times}{\text{عدد سكان نفس المحافظة}}$$

$$\text{معدل الهجرة لخارج الاقليم} = \frac{\text{عدد المهاجرين من الاقليم من } 1000 \times}{\text{عدد سكان نفس المحافظة}}$$

$$\text{معدل صافى الهجرة بالإقليم} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى الإقليم} - \text{عدد المهاجرين لخارج الإقليم}}{\text{عدد السكان للإقليم}} \times 1000$$

:

--

()

. / . ,

. / . , . / . ,

. / . , (. / . , . / . ,)

. / .

. / . , . / .

. / . ,

. / . , . / . , . / . ,

. / .

جدول (٣) معدلات الهجرة بين اقليم القاهرة و حضر محافظات الجمهورية لكل الف من سكان الاقليم

المحافظات	للدخل	للخارج	الصافى
الأسكندرية	4.61	3.99	0.62
بور سعيد	1.20	2.19	0.99 -
السويس	2.06	8.32	6.26 -
دمياط	1.42	0.16	1.26
الدقهلية	9.97	0.82	9.15
الشرقية	12.38	2.35	10.03
كفر الشيخ	1.86	0.20	1.66
الغربية	9.30	0.93	8.37
المنوفية	17.94	1.03	16.91
البحيرة	2.47	0.38	2.09
الاسماعيلية	1.54	3.58	2.04 -
بنى سويف	6.86	0.44	6.42
الفيوم	8.19	0.33	7.86
المنيا	7.88	0.38	7.50
اسيوط	13.36	0.60	12.76
سوهاج	13.64	0.38	13.26
قنا	6.43	0.32	6.11
اسوان	3.90	0.52	3.38
الاقصر	1.04	0.10	0.94
البحر الاحمر	0.17	0.40	0.23 -
الوادى الجديد	0.66	0.23	0.43
مطروح	0.07	0.22	0.15 -
شمال سيناء	0.22	0.68	0.46 -
جنوب سيناء	0.02	0.32	0.30 -
الجملة	127.18	28.84	98.34

()

. / . ,

. / . ,

. / . ,

. / . ,

. / . ,

. / . ,

. / . ,

. / . , . / . ,

جدول (٤) معدلات الهجرة بين اقليم القاهرة وريف محافظات الجمهورية لكل الف من سكان الاقليم

المحافظات	للدخل	للخارج	الصافى
دمياط	0.09	0.26	-0.17
الدقهلية	1.64	1.08	0.56
الشرقية	1.80	0.91	0.89
كفر الشيخ	0.24	0.17	0.07
الغربية	1.34	0.56	0.77
المنوفية	4.09	1.21	2.88
البحيرة	0.34	0.83	-0.49
الاسماعيلية	0.05	1.58	-1.53
بنى سويف	0.82	0.34	0.48
الفيوم	1.03	0.30	0.73
المنيا	1.45	0.36	1.09
اسيوط	2.39	0.55	1.83
سوهاج	2.97	0.37	2.59
قنا	0.88	0.57	0.31
اسوان	0.29	0.23	0.06
الاقصر	0.03	0.02	0.01
البحر الاحمر	0.01	0.16	-0.14
الوادى الجديد	0.14	0.07	0.07
مطروح	0.00	0.12	-0.11
شمال سيناء	0.01	0.03	-0.02
جنوب سيناء	0.00	0.02	-0.02
الجملة	19.59	9.73	9.86

(.)

(.)

.

.

.

جدول (٥) معدلات اجمالى التبادل للهجرة بين اقليم القاهرة و حضر محافظات الجمهورية

جملة	اناث	ذكور	المحافظات
8.59	6.91	12.24	الأسكندرية
3.39	2.52	5.26	بور سعيد
10.38	7.54	16.55	السويس
1.58	1.23	2.36	دمياط
10.79	8.36	16.07	الدقهلية
14.73	11.16	22.47	الشرقية
2.06	1.67	2.89	كفر الشيخ
10.23	8.31	14.41	الغربية
18.97	14.39	28.89	المنوفية
2.85	2.31	4.03	البحيرة
5.12	3.80	7.97	الاسماعيلية
7.30	5.22	11.80	بنى سويف
8.52	6.15	13.66	الفيوم
8.26	5.51	14.24	المنيا
13.95	9.14	24.41	اسيوط
14.02	9.39	24.05	سوهاج
6.75	4.45	11.73	قنا
4.43	3.09	7.33	اسوان
1.13	0.80	1.85	الاقصر
0.56	0.39	0.95	البحر الاحمر
0.89	0.62	1.48	الوادى الجديد
0.29	0.21	0.47	مطروح
0.90	0.63	1.48	شمال سيناء
0.34	0.19	0.67	جنوب سيناء
156.03	113.98	247.25	الجملة

٣- بعض خصائص المهاجرين وغير المهاجرين ومؤشر التكافؤ بين الجنسين

ان عملية الهجرة ليست عملية عشوائية ولكن تتميز بالانتقائية حيث ان خصائص المهاجرين عادة تختلف عن خصائص غير المهاجرين حيث ان الشخص الذي يهاجر هو شخص له طموح في توفير وتحقيق مستوى ارقى له ولاسرته وهذا ما تعكسه بوضوح بيانات التعداد طبقا لخصائص المهاجرين وغير المهاجرين . وكذلك كان من الالهية اظهار الفجوة النوعية عن طريق حساب مؤشر التكافؤ وهو مؤشر يعكس مدى اتساع او ضيق الفجوة النوعية بين كل من الذكور والاناث ، فهو عبارة عن عدد الاناث طبقا لخاصية معينة الى عدد الذكور لنفس الخاصية فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على ضيق الفجوة الى ان تصل هذه القيمة الى ١٠٠% دل ذلك على عدم وجود فجوة ، اما اذا ارتفعت قيمة هذا المؤشر عن ١٠٠% كانت هذه الزيادة في اتجاه الاناث والعكس صحيح ، كلما قلت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على اتساع الفجوة .واذا بلغت قيمة مؤشر التكافؤ (صفر) دل ذلك على ان هذه الخاصية اقتصر على الذكور فقط.

١-٣ الاختلاف بين المهاجرين وغير المهاجرين ومؤشر التكافؤ طبقا للحالة التعليمية

يوضح جدول (٦) التوزيع النسبي للمهاجرين وغير المهاجرين ومؤشر التكافؤ طبقا للحالة التعليمية ومن الجدول نلاحظ ارتفاع المستوي التعليمي للمهاجرين لكل من الذكور والاناث عن غير المهاجرين ، حيث نلاحظ انخفاض في نسبة الامية بين جملة المهاجرين عن غير المهاجرين (٣٨% مقابل ٤٠% على التوالي) ثم اتت نسبة المؤهل المتوسط وفوق المتوسط في المرحلة الثانية بين المهاجرين حيث بلغت هذه النسبة ٢٤% من جملة المهاجرين ثم نسبة من يقرأ ويكتب و نسبة مؤهل جامعي وما فوقه (١٧% ، ١١% على التوالي) وكانت اقل نسبة بين المهاجرين لحملة الشهادات الاقل من متوسطة (١٠%) وفي المقابل نجد ان بين غير المهاجرين تساوت نسب من يقرأ ويكتب وحملة المؤهلات الاقل من المتوسطة (١٩% لكل منهم) وكانت اقل نسبة لحملة المؤهلات الجامعية وما فوقها (٥%) من جملة غير المهاجرين.

اما الاختلاف في الحالة التعليمية على مستوى كل من الذكور والاناث فهذا ما يعكسه مؤشر التكافؤ ومنه نلاحظ ارتفاع الحالة التعليمية للذكور عن الاناث في كل من المهاجرين وغير المهاجرين و ضاقت الفجوة بين المهاجرين بشكل اكبر عن غير المهاجرين في جميع الحالات التعليمية باستثناء حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها.

()

()

مؤشر التكافؤ / ٠	/	/	/	مؤشر التكافؤ / ٠	/	/	/	
159	39.66	50.39	29.61	230	37.68	49.30	24.44	
61	18.90	14.77	22.77	71	17.46	13.63	21.83	
76	18.70	16.71	20.56	84	9.89	8.46	11.53	
67	17.82	14.76	20.68	91	23.80	21.28	26.68	
49	4.92	3.36	6.38	54	11.16	7.33	15.53	
94	100.00	100.00	100.00	114	100.00	100.00	100.00	/
	39437822	19066640	20371182		5294286	2820777	2473509	

٢-٣ الاختلاف بين المهاجرين وغير المهاجرين ومؤشر التكافؤ طبقاً للمهنة

يوضح الجدول (٧) التوزيع النسبي للمهاجرين وغير المهاجرين و مؤشر التكافؤ طبقاً للمهنة ومنه نلاحظ الاتى ارتفعت نسبة المهاجرين على اختلاف مهنتهم عن نسب غير المهاجرين فى نفس المهن باستثناء مهنة المزارعين نجد ان نسبة غير المهاجرين العاملين فى هذه المهنة اعلى من مثيلتها للمهاجرين (٣٠% لغير المهاجرين وحوالى ٨% للمهاجرين) وقد يرجع ذلك لارتباط المزارعين بالارض فى مواطنهم ، ونتيجة لارتفاع المستوى التعليمى للمهاجرين عن غير المهاجرين فنجد ان الاخصائيين واصحاب المهن العلمية يأتون فى المرتبة الاولى بين جملة المهاجرين ذوى المهن حيث بلغت نسبتهم ١٩% ثم جاءت نسبة الحرفيين و من اليهم فى المرتبة الثانية حيث بلغت هذه النسبة ١٧% من جملة المهاجرين ذوى المهن ثم جاءت مهنة الفنيون ومساعدوا الاخصائيين حيث بلغت هذه النسبة ١٢% تقريبا من جملة المهاجرين ذوى المهن ، ثم نسبة العاملون فى الخدمات ومحلات البيع حيث بلغت نسبتهم ١١% من جملة المهاجرين ذوى المهن وكانت نسبة عمال المهن العادية هى اقل نسبة بين جملة المهاجرين ذوى المهن حيث بلغت نسبتهم ٤% ومن نفس الجدول نلاحظ ان نسبة الحرفيين ومن اليهم جاءت فى المرتبة الثانية بين غير المهاجرين حيث بلغت هذه النسبة ١٣% من جملة غير المهاجرين ذوى المهن ، ثم بعد ذلك كانت نسبة الاخصائيين حيث بلغت ١١% من جملة غير المهاجرين ذوى المهن. وكانت اقل نسبة من الغير المهاجرين لأصحاب المهن العادية حيث بلغت هذه النسبة ٢% . كذلك ومن نفس نجد الجدول نلاحظ ان مؤشر التكافؤ اكد ان هناك تحيز ضد المرأة فى جميع المهن حيث ان نسبة المهاجرين الذكور ذوات المهن اعلى من المهاجرات الاناث وهذا التحيز ضد المرأة من حيث المهنة على مستوى كل من المهاجرين وغير المهاجرين وان كانت هذه الفجوة تضيق بين المهاجرين عنها غير المهاجرين لجميع المهن ماعدا المهنيين والحرفيين وعمال المصانع وعمال المهن العادية ونجد هذه الفجوة تصل الى اقصى اتساع لها فى مهنة الحرفيين وأقل قيمه لها بين القائمون بالاعمال الكتابية وكذلك ومن الجدول نجد ان فى المهن القيادية وذات المسئولية العليا ان الفجوة لصالح الرجال وتكون نسبة النساء

فيها قليلة ولكن اذا ما أخذت المرأه فرصه جيده فى الحصول على مناصب رفيعة المستوى فانها تثبت جدراتها وهذا ما يعكسها ضيق الفجوه نوعا ما فى مهنة الاخصائيون واصحاب المهن العلمية ذلك على مستوى كل من المهاجرين وغير المهاجرين .

()
()

مؤشر التكافؤ / %	/	/	/	مؤشر التكافؤ / %	/	/	/	
12.71	3.73	2.88	3.88	16.56	8.03	5.81	8.57	
43.80	11.06	23.03	9.01	54.32	18.91	33.90	15.24) (
35.34	8.72	15.58	7.55	46.81	11.51	18.69	9.75	
61.95	6.40	16.74	4.63	73.29	7.41	15.96	5.32	
8.63	8.06	4.38	8.69	11.94	11.27	6.12	12.53	
4.56	30.00	8.94	33.61	7.84	8.31	3.08	9.59	
2.55	13.48	2.29	15.40	2.24	17.30	1.93	21.06	
4.10	5.90	1.59	6.63	3.46	8.28	1.41	9.96	
7.20	2.18	1.00	2.38	6.58	4.13	1.30	4.83	
49.03	10.47	23.56	8.23	91.74	4.84	11.80	3.14	
17.12	100.00	100.00	100.00	24.43	100.00	100.00	100.00	%
	14984231	2190696	12793535		2246403	441024	1805379	

٣-٣ الاختلاف بين المهاجرين وغير المهاجرين ومؤشر التكافؤ طبقا للنشاط الاقتصادي

يوضح الجدول رقم (٨) التوزيع النسبي لكل من المهاجرين و غير المهاجرين ومؤشر التكافؤ طبقا للنشاط الاقتصادي ومن الجدول نلاحظ اختلاف نمط مزاوله النشاط الاقتصادي لكل من المهاجرين و غير المهاجرين فنجد مثلا ان اعلي نسبة من جملة المهاجرين يزاولون نشاط الصناعات التحويلية (١٧% من جملة المهاجرين) ثم نشاط الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى بنسبة ١٣% من جملة المهاجرين ثم نسبة من يزاولون نشاط تجارة الجملة و التجزئة واصلاح المركبات و نشاط التعليم حيث بلغت هذه النسبة ١٢ % تقريبا لكل منهما. احتلت نسبة من يزاولون نشاط الزراعة والصيد واستغلال الغابات وقطع الاشجار المرتبة الاولى لجملة غير المهاجرين (٣٤ %) ثم تاتي نسبة من يزاولون نشاط الصناعات التحويلية (١٣ % من جملة غير المهاجرين) ثم نشاط الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى ونشاط التعليم بنسبة ٩% لكل منهما ، من الجدول نلاحظ ان هناك فجوة متسعة لصالح الرجل على مستوى جميع الانشطة ماعدا نشاطى التعليم و الصحة والعمل الاجتماعى بالنسبة للمهاجرات حيث ارتفعت نسبة مزاوله المراه لتلك الانشطة عن الرجل وهذا ما يؤكد مؤشر التكافؤ.

()

()

غير المهاجرين								
%				%				
5.0	34.4	13.1	37.4	8.9	9.4	4.2		الزراعة والصيد واستغلال الغابات وقطع اشجار الأخشاب
5.4	0.3	0.1	0.4	2.6	0.8	0.1	1.0	
10.9	13.3	10.4	13.7	9.2	17.2	8.0	19.2	
9.5	0.9	0.6	1.0	11.3	1.5	0.8	1.7	
1.7	7.8	1.0	8.7	1.6	10.5	0.9	12.6	()
9.4	8.6	5.9	9.0	8.0	12.1	4.9	13.7	
5.7	1.1	0.5	1.2	4.5	2.5	0.6	2.9	
4.8	5.4	2.0	5.9	6.5	8.3	2.8	9.5	
50.3	4.4	11.8	3.4	28.5	5.0	6.1	4.8	
24.8	9.2	14.5	8.4	45.2	13.2	22.5	11.1	
62.9	9.2	28.4	6.5	117.9	11.8	35.1	6.6	
91.8	2.2	8.4	1.3	114.1	3.3	9.8	1.9	
12.7	2.0	1.8	2.0	20.5	3.7	3.4	3.7	
17.9	1.2	1.4	1.1	23.4	0.7	0.7	0.7	
14.4	100.0	100.0	100.0	22.3	100.0	100.0	100.0	
	2549640	2156660	392980		5058290	2707233	2351057	

٣ - ٤ اهم اسباب الهجرة الداخلية

الجدول رقم (٩) يوضح التوزيع النسبي للمهاجرين طبقا لاهم اسباب الهجره والنوع وبأستقراء بيانات هذا الجدول يتضح لنا الاتى :

يعتبر الزواج السبب الاساسى للهجره بنسبة ٤٢% من جملة المهاجرين وكما هو متوقع فقد فاقت نسبة هجرة الاناث اللاتي هاجرن بسبب الزواج نسبة الذكور الذين هاجروا لنفس السبب (٥٩% من جملة المهاجرات الاناث مقابل ١٩% من جملة المهاجرين الذكور) ذلك لان غالبا ماتنتقل الزوجة الى محل اقامة الزوج وليس العكس ، ولان هجرة الاسر اسلوب شائع فى مصر حيث ان هجرة الزوج غالبا ما يتبعة هجرة الزوجة والاولاد فنلاحظ ان الاناث غالبا مايهاجرن اما للزواج او المرافقة، فمن الجدول نجد ان نسبة الهجرة بسبب المرافقة تمثل ٣٥% من اجمالي المهاجرين وكانت نسبة الاناث اعلى ايضا من نسبة الذكور ثم ياتي العمل بنسبة ٢١% تقريبا من جملة المهاجرين وكما هو متوقع كان العمل هو السبب الرئيسي لهجرة الذكور بنسبة ٤٧% تقريبا من جملة المهاجرين الذكور ، وكانت اقل نسبة بين المهاجرين هم من هاجروا بسبب الطلاق حيث بلغت اقل من ١% لكل من الذكور والاناث .

جدول رقم (٣-٤) التوزيع النسبي للمهاجرين (٦ سنوات فأكثر)
حسب سبب تغير محل الإقامة و النوع (تعداد ١٩٩٦)

جملة	اناث	ذكور	سبب تغير محل الإقامة
20.85	1.20	46.59	العمل
1.66	0.64	3.01	الدراسة
41.77	59.06	19.12	الزواج
0.60	0.98	0.09	الطلاق
35.12	38.12	31.19	المرافقة
100.00	100.00	100.00	%
5423255	2883038	2540217	No.

٤- ملخص الدراسة واهم التوصيات لها

٤- ١ ملخص الدراسة

تعتبر الهجرة الداخلية من اهم العوامل التي تؤثر على اعادة التوزيع السكاني داخل الجمهورية لذلك اهتمت هذه الدراسة بهجرة السكان من والى اقليم القاهرة الكبرى على مستوى كل من حضر وريف الجمهورية ذلك لوضع الخطط التنموية المناسبة التي تساعد الدولة على التغلب على مشكلة سوء توزيع السكان وهو احد ركائز المشكلة السكانية لاي مجتمع حيث يتركز السكان فى بعض المحافظات وتركهم للمحافظات الاخرى حيث اظهر بعض الدراسات ان المشكلة الحقيقية هى مشكلة الهجرة من الحضر الى الحضر و كذلك تدنى الخصائص السكانية بالريف .

اظهرت هذه الدراسة ان اقليم القاهرة هو اقليم جاذب للسكان من جميع حضر محافظات الجمهورية فيما عدا محافظات بورسعيد ، السويس و الإسماعيلية والبحر الأحمر ومطروح وشمال وجنوب سيناء .

ان اكبر عدد من المهاجرين دخلوا إليه من حضر المنوفية حيث بلغ عددهم حوالي ١٣٧ ألف مهاجر بنسبة ١٤,١١٪ من اجمالى المهاجرين الى اقليم القاهرة يليها حضر محافظة سوهاج حيث بلغ عددهم حوالي ١٠٤ ألف بنسبة ١٠,٧٣٪ من جملة عدد المهاجرين الى الاقليم يليها حضر محافظة أسيوط حيث بلغ عدد المهاجرين الى الاقليم ١٠٢ ألف مهاجر بنسبة ١٠,٥٠٪ من جملة المهاجرين الى الاقليم ثم يقل عدد المهاجرين الى الاقليم تدريجيا ليصل الى اقل عدد من محافظتي مطروح ، جنوب سيناء .

اما بالنسبة الى عدد المهاجرين من اقليم القاهرة الى حضر محافظات الجمهورية نجد ان اكبر عدد مهاجرين قد هاجروا الى محافظة السويس حيث بلغ عدد المهاجرين من الاقليم الى هذه المحافظة حوالي ٦٤ الف مهاجر بنسبة ٢٨,٨٥٪ من جملة المهاجرين من الاقليم الى حضر محافظات الجمهورية يليها محافظة الاسكندرية حيث وصل عدد المهاجرين إليها من الاقليم حوالي ٣٠ ألف مهاجر بنسبة ١٣,٨٢٪ من جملة المهاجرين من الاقليم ثم يليها حضر محافظة الإسماعيلية حيث بلغ عدد المهاجرين إليها حوالي ٢٧ ألف مهاجر بنسبة ١٢,٤٠٪ من جملة عدد المهاجرين من اقليم القاهرة . واذا تتبعنا حركة الهجرة الى الإقليم من ريف محافظات الجمهورية نجد ان ساهم ريف محافظة المنوفية بأكبر عدد من المهاجرين الى الإقليم حيث بلغ حجم المهاجرين الى الإقليم من ريف هذه المحافظة حوالي ٣١ الف مهاجر بنسبة ٢٠,٨٦٪ من جملة المهاجرين الى الاقليم.

ثم ياتي ريف محافظة سوهاج فى المرتبة الثانية حيث هاجر الى الاقليم من ريف هذه المحافظة حوالي ٢٣ ألف مهاجر ثم ياتي ريف محافظة أسيوط فى المرتبة الثالثة بحوالي ١٨ الف مهاجر ثم ريف محافظتي الشرقية والدقهلية بنسب ٩,١٧٪ ، ٨,٣٥٪ على لتوالي من جملة المهاجرين الى الاقليم من ريف الجمهورية.

كان إقليم القاهرة طارد لسكانه الى ريف محافظات الحدود ولكن بنسب ضئيلة.

أما إذا نظرنا الى عدد المهاجرين من إقليم القاهرة إلى ريف محافظات الجمهورية فنجد ان ريف محافظات الإسماعيلية فى مقدمة المحافظات الجاذبة لسكان فقد زحف إليها من الإقليم حوالي ١٢ ألف مهاجر بنسبة ١٦,٥٠٪ ثم يليها ريف محافظتي المنوفية والدقهلية بنسب ١٢,٤٠٪ ، ١١,٦٠٪ على التوالي من جملة عدد المهاجرين من إقليم القاهرة الى ريف محافظات الجمهورية .

ان اقل عدد من المهاجرين من اقليم القاهرة هاجروا الى الريف كلا من شمال سيناء و جنوب سيناء .

كذلك تعكس الدراسة ان إقليم القاهرة جاذب للسكان من ريف جميع المحافظات عدا سبع محافظات فقط هم ريف محافظات (دمياط - البحيرة - الإسماعيلية - البحر الأحمر - مطروح - شمال سيناء - جنوب سيناء) .

- ان عملية الهجرة ليست عملية عشوائية ولكن تتميز بالانتقائية حيث ان خصائص المهاجرين عادة تختلف عن خصائص غير المهاجرين حيث ان الشخص الذى يهاجر هو شخص له طموح فى توفير وتحقيق مستوى ارقى له ولاسرته وهذا ما عكسته الدراسة بوضوح حيث اظهرت انه و بصفة عامة ارتفع المستوي التعليمى للمهاجرين لكل من الذكور والاناث عن غير المهاجرين ، حيث نلاحظ انخفاض فى نسبة الامية بين جملة المهاجرين عن غير المهاجرين ، ثم اتت نسبة المؤهل المتوسط وفوق المتوسط فى المرحلة الثانية بين المهاجرين، ثم نسبة من يقرأ ويكتب و نسبة مؤهل جامعى وما فوقه، وكانت اقل نسبة بين المهاجرين لحملة الشهادات الاقل من متوسطة ، وفى المقابل نجد ان بين غير المهاجرين تساوت نسب من يقرأ ويكتب وحملة المؤهلات الاقل من المتوسطة ، وكانت اقل نسبة لحملة المؤهلات الجامعية وما فوقها، اما الاختلاف فى الحالة التعليمية على مستوى كل من الذكور والاناث فهذا ما يعكسه مؤشر التكافؤ ومنه نلاحظ ان تميزت الحالة التعليمية للذكور عن الاناث فى كل من المهاجرين وغير المهاجرين وان ضاقت الفجوة بين المهاجرين عن غير المهاجرين الا بين حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها.

- ارتفعت نسبة المهاجرين على اختلاف مهنتهم من نسب غير المهاجرين فى نفس المهن باستثناء مهنة المزارعين نجد ان نسبه غير المهاجرين العاملين فى هذه المهنة اعلى من مثيلتها للمهاجرين وقد يرجع ذلك لارتباط المزارعين بالارض فى مواطنهم.

كذلك اختلف المهن الاكثر شيوعا بين المهاجرين عن غير المهاجرين فنجد ان جاء الاخصائيون واصحاب المهن العلمية فى المرتبة الاولى بين جملة المهاجرين ذوى المهن ثم جاءت نسبة الحرفيون ومن اليهم فى المرتبة الثانية ، ثم جاءت مهنة الفنيون ومساعدوا الاخصائيون ، ثم نسبة العاملون فى الخدمات ومحلات البيع ، وكانت نسبة عمال المهن العاديه هى اقل نسبة بين جملة المهاجرين ذوى المهن ، كذلك اثبتت الدراسة ان معظم الغير مهاجرين ذوى المهن يعملون بالزراعة والصيد ، ثم جاءت نسبة الحرفيون ومن اليهم فى المرتبة الثانية ، ثم بعد ذلك كانت نسبة الاخصائيون . وكانت اقل نسبة من الغير المهاجرين لأصحاب المهن العاديه. كذلك اثبتت الدراسة ان هناك تحيز ضد المرأة فى جميع المهن حيث ان نسبة المهاجرين الذكور اعلى من المهاجرات الاناث وهذا التحيز ضد المرأة من حيث المهنة على مستوى كل من المهاجرين وغير المهاجرين وان كانت هذه الفجوة تضيق بين المهاجرين عنها لغير المهاجرين لجميع المهن ماعدا المهنيين والحرفيون وعمال المصانع وعمال المهن العاديه ونجد هذه الفجوة تصل الى اقصى اتساع لها فى مهنة الحرفيون وأقل قيمه لها بين القائمون بالاعمال الكتابيه وكذلك اثبتت الدراسة ان فى المهن القيادية وذات المسئولية العليا ان الفجوة لصالح الرجال وتكون نسبة النساء فيها قليلة ولكن اذا أخذت المرأة فرصه جيده فى الحصول على مناصب رفيعة المستوى فانها تثبت جذراتها وهذا ما يعكسها ضيق الفجوة نوعا ما فى مهنة الاخصائيون واصحاب المهن العلمية ذلك على مستوى كل من المهاجرين وغير المهاجرين .

- اظهرت الدراسة اختلاف نمط مزاولة النشاط الاقتصادى لكل المهاجرين و غير المهاجرين فنجد مثلا ان اعلى نسبة من جملة المهاجرين يزاولون نشاط الصناعات التحويلية، ثم نشاط الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى ، ثم نسبة من يزاولون نشاط تجارة الجملة و التجزئة واصلاح المركبات و نشاط التعليم ، فى حين نجد ان احتلت نسبة من يزاولون نشاط الزراعة والصيد واستغلال الغابات وقطع الاشجار المرتبة الاولى لجملة غير المهاجرين ، ثم تاتى نسبة من يزاولون نشاط الصناعات التحويلية ، ثم نشاط الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى ونشاط التعليم ، واطهرت الدراسة

ان هناك فجوة متسعة لصالح الرجل على مستوى جميع الانشطة ماعدا نشاطى التعليم و الصحة والعمل الاجتماعى بالنسبة للمهاجرات حيث ارتفعت نسبة مزاوله المراه لتلك الانشطة عن الرجل.

- اظهرت الدراسة ان كان الزواج سبب اساسى للهجرة وكما هو متوقع فقد فاقت نسبة هجرة الاناث اللاتى هاجرن بسبب الزواج نسبة الذكور الذين هاجروا لنفس السبب ، ذلك لان غالبا ماتنتقل الزوجة الى محل اقامة الزوج ، ولان هجرة الاسر اسلوب شائع فى مصر حيث ان هجرة الزوج غالبا ما يتبعه هجرة الزوجة والاولاد فنلاحظ ان الاناث غالبا مايهاجرن اما للزواج او المرافقة، ثم انت الهجرة بسبب المرافقة كسبب ثانى للهجرة وكانت نسبة الاناث اعلى ايضا من نسبة الذكور ثم ياتي العمل، وكما هو متوقع كان العمل هو السبب الرئيسى لهجرة الذكور، وكانت اقل نسبة بين المهاجرين هم من هاجروا بسبب الطلاق و الترمل .

٤-٢ اهم توصيات الدراسة

تبعاً لما سبق ذكره فان هذه الدراسة توصي بالاتي :

- فتح باب الهجرة الى المناطق العمرانية الجديدة والاهتمام بهذة المناطق وتوفير سبل الاقامة بها من خدمات عامة وتدعوا هذه الدراسة وسائل الاعلام الى التركيز على الانجازات والمجهودات المبذولة من قبل الدولة لهذة المناطق لجذب السكان لتعميرها .
- توصي الدراسة بوضع سياسة سكانية للهجرة الى المحافظات المتكدسة بالسكان ذلك للحد من الجوانب السلبية بهذة المحافظات مثل التلوث وقلة فرص الحصول على العمل المناسب بها وكذلك مشاكل الاسكان بهه. المحافظات.
- محاولة جذب السكان الى المحافظات الطاردة للسكان ذلك من خلال العمل على الحد من عوامل الطرد بها . عن طريق توجه الاستثمار الى المحافظات الطارة للسكان للحد من عملية الهجرة العشوائية منها .
- اجراء بحث ميدانى لدراسة متعمقة عن اهم اسباب الهجرة واثرها على المهاجرين وغير المهاجرين فى اقليم القاهرة الكبرى باعتباره ان بها اكبر حركة للهجرة .



"الترايط بين الريف والحضر"

والاجتماع العربي رفيع المستوى

للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)

حول



استدامة المدن العربية وضمنان حياة المسكن والأرض والإدارة الحضرية

2005 18-15

()



()





ورقة عمل
مقدمة من محافظة الوادي الجديد

تحت عنوان

التنمية المستدامة

محتويات البحث

م	البيـان
١	تقديم
٢	المحور الأول : خلفية تاريخية موجزة عن التنمية المستدامة فى الريف والحضر
٣	المحور الثانى : عناصر الاستدامة ومكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة للمجتمعات الريفية والحضرية
٤	المحور الثالث : الأجهزة والهيئات المسؤولة عن التنمية المستدامة بالريف والحضر وعلاقتها بأجهزة الدولة الأخرى والمسئوليات التى تباشرها كل منها
٥	المحور الرابع : الإيجابيات والسلبيات والمعوقات لعمليات التنمية المستدامة ولتحقيق الترابط بين الريف والحضر
٦	المحور الخامس: تحقيق التوازن فى توزيع الاستثمارات بين الريف والحضر
٧	المحور السادس: آليات التمويل لعمليات التنمية المستدامة فى الريف والحضر
٨	نماذج لمشروعات تنمية تم تنفيذها بالوادي الجديد بهدف رفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة
٩	من التجارب الدولية الرائدة
١٠	خاتمة
١١	المصادر

مقدمة :

" "

.

.

"

"

%

"

"

المحور الأول: خلفية تاريخية موجزة عن التنمية المستدامة في الريف والحضر

)
)

(-

:

.

.

/

المحور الثانى : عناصر الاستدامة ومكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة
للمجتمعات الريفية و الحضرية

أولاً : آليات نشأة الفقر فى الريف والحضر

-:

:

.

-

ثانياً : عناصر التنمية المستدامة ومكافحة الفقر :-

:

:

- :

- :

- :

:

: -

: -

- -

: -

: -

: -

- : -

-

*

-:

-

-

-

-
-
-
*

" : ()

المحور الثالث : الأجهزة والهيئات المسنولة عن التنمية المستدامة بالريف والحضر وعلاقتها بأجهزة الدولة الأخرى والمسئوليات التي تباشرها كل جهة

: _____ :

-:

-: _____ -

-

-

-

-

-: _____ -

-

-

-

-

()

-

-: _____ -

-

-

_____ -

: _____ :
()

()

-:

_____ -

: ()

-
-
-
-
-
-
-

: _____ -

- :
-
-
-

: _____ -

: () _____

-

-

-

-

-

-

: _____ -

:

-

-

-

_____ -

()

-: () _____

-

-

-

-

-

-: _____ -

:

-

-

-

: _____ -

()

_____ : _____ () _____

-

-

-

-

-

• _____ -

:

-

-

• _____ -

:

-

-

(- -)

()
()

: _____ -

: _____ -

:

-

-

: _____ -

: _____ -

: ()

-

-

-

-

-

-

-

-

المحور الرابع : الإيجابيات والسلبيات والمعوقات لعمليات التنمية المستدامة ولتحقيق الترابط بين الريف والحضر:

_____ :

()

-

:

-

-

_____ - :

_____ - :

()

()

()

()

()

()

_____ - :

()

()

()

()

()

"

"

"

"

"

"

-

-

-

-

-

-

-

()

-

_____ :

-

-

-

- /

- /

-

-

المحور الخامس : تحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات بين الريف والحضر

-

-

_____ *

- :

-

-

-

-

.

-

-

.

.

.

.

-

.

"

"

.

*

-

-

-

-

-

-

-

-

.

-

-

*

- :

-

-

.

-

⋮ _____ -

()

()

()

()

*

"

"

_____ ⋮

_____ -

-

.

⋮ _____

-

.

-



المحور السادس : آليات التمويل لعمليات التنمية المستدامة فى الريف والحضر

-
-
-
-
-
-
-
-

(-)

-
-
:
_____ -

: -

...
:
_____ -
,

.
% : -

-:
:
_____ *

.
%

.
% ,

.
% ,

.
: : *

/

.

.

,

/

,

/

/

.

.

: _____ -

-

/

.

-

:

(% ,)

(% ,)

(% ,)

-

. / - /

% ,

: _____ -

نماذج لمشروعات تم تنفيذها بهدف مكافحة الفقر والتنمية المستدامة في الوادي الجديد

-:
* الأسس والأعتبارات التي بنيت عليها الخطة لتحقيق الأهداف :-

-:
_____ :

() -

//

()

-: ()

--	--	--	--	--

//
 () ()
 %

-: () -

ثانياً : مشروع تحسين الأحوال المعيشية للمزارعين خارج الزمام بالفرافرة والبرامج التي نفذتها هيئة التخطيط العمراني بهدف تحقيق التنمية المستدامة

-

-

-:

: _____()

)

(

: _____()

()

-

: _____

()

()

()

()

()

-

-

/

/

%

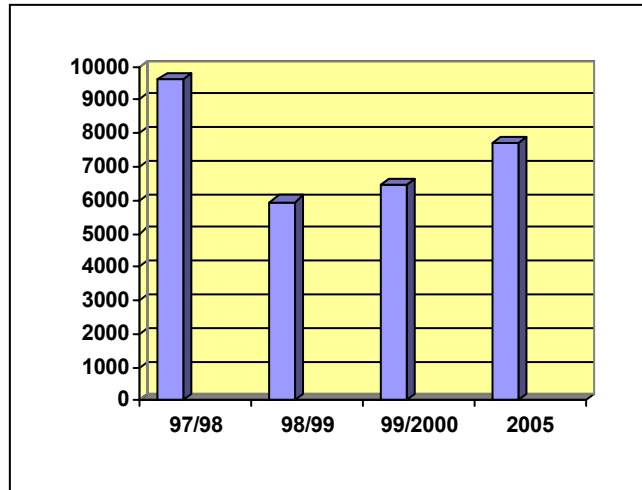
 -

-

-

-

/ /



-: _____ -

//

/

/

-:

()

()

-:

()

()

()

()

: _____ -

: _____ -

: _____
(1)

/ (2)

()

_____ :

/

-:

: _____ -

/

"

"

-: _____ -
-

-

(- -)

-

(**Bio Gas**)

-

-

: _____ ()

-: _____ -

()

	- - -	
- - - -: - - - - - (- /) - (-) (" "		
" " " " " " " " - , ,		
/		
/		

"

"

)

-:

(

١- برنامج تنمية المرأة والأسرة وبناء القدرات

٢- برنامج محو الأمية

٣- برنامج التوعية الصحية وصحة المرأة

٤- برنامج دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات

٥- برنامج التنمية الزراعية

٦- برنامج الصناعات الصغيرة وتنمية القرية

٧- برنامج التسويق للمنتجات ودراسة التكلفة

٨- برنامج التنمية المجتمعية الشاملة

٩- برنامج الارتقاء بالقيم الدينية

:- _____ :

- _____ :

()

) ()

(
:

() -
() -
:

- -:- - -
- - - - -

:

:

-:-
// // :

-
// // :
:

-:-

-
-

-
-
-

-:

:

/

:

-

-:

-:

%

:

-1
-2

-:

-

:

-:

-
-
-
-

%

-
-
-

- _____ :

)

(: -

-

()

()

-

()

()

()

-

()

-

-

-

من التجارب الدولية الرائدة فى القضاء على الفقر

...

%

%

%

.%

)

*

(

"

"

.

"

*

"

.

%

%

":

.

"

"

"

"

"

"

"

"

"

.

.

:

"

خاتمة:

" "



جامعة الدول العربية

" "

()



برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية
(الموئل)

2005 18-15

..



اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي آسيا
(الاسكوا)

:

/



المعهد العربي لإنماء المدن



سخاب .. مدينة على ضفاف العاصمة

المملكة الأردنية الهاشمية

ورقة عمل مقدمة

الى

مؤتمر "الترايط بين الريف والحضر"

القاهرة ١٥-١٨ كانون اول / ديسمبر ٢٠٠٥

إعداد:

المهندس أحمد سليم الغزوي

رئيس بلدية سخاب

هيكـل الورقة

- المقدمة
- الريف والحضر- قصة تكاملية
- الأردن.... ريفا وحضرا...
- سحاب – مدينة على الضفاف
- التوصيات

المقدمة

إيماننا بأهمية التكامل ما بين التجمعات الريفية والحضرية من حيث الخدمات المقدمة والفرص المتاحة للجميع ، تأتي هذه الورقة للمساهمة في إلقاء النظر على وضع البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية بشكل عام، من الناحية الإدارية والأدائية. وسيتم استعراض حالة بلدية سحاب كمدينة صغيرة تقع على حدود العاصمة عمان تحولت من المجتمع القروي/البدوي البسيط إلى مجتمع حضري صناعي مع المحافظة على خصوصيتها الاجتماعية. فسحاب مدينة تعتبر اقتصاديا بأنها التجمع الصناعي والحرفي لخدمة العاصمة عمان. بينما في الواقع هي تطور لتجمع سكاني بسيط نما من خلال الهجرة من المناطق البعيدة وحتى من دول مجاورة ... سعيا وراء تحسين الوضع المعيشي وطمعا في رفاهية خدمات العاصمة والعمل فيها، ومع ذلك فأإن سحاب ما زالت تعيش مراجعها الاجتماعية الأصلية ولا زالت تعتبر مدينة صغيرة بسيطة شبه قروية او بدوية...

الريف والحضر... قصة تكاملية..

يقسم السكان في العالم عادة على أساس الريف والحضر، وذلك نسبة لاختلاف نوعية الحياة اجتماعيا واقتصاديا. وقد كان الفصل دائما وكأنهما عالمان منفصلان ومختلفان، وبما في ذلك كافة السياسات والخطط الوطنية التي كانت دائما توضع على أساس هذا الفصل القاطع. ألا أن التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والعولمة غيرت هذا المفهوم على الواقع بحيث تلاحظ بوضوح وجود تداخل وتشارك مباشر بين الريف والحضر وأن هناك حاجة مستمرة لتوجهات تعتمد مبدأ المشاركة والانتفاع المتبادل بين الجهتين. فالفصل القاطع في السياسات التنموية بين الريف والحضر ما عاد مقنعا ولا حقيقيا. وبدأت السياسات تنحى إلى منظور التنمية المترابطة بين الريف والحضر، من خلال التدفق في الأفكار والمعرفة والإبداع والأموال والناس والمنتجات والخدمات و... ما بين الجانبين. لقد أصبحت مستلزمات الحياة متشابهة في هذين العالمين. فما عاد التعليم مقتصرًا على الحضر ولا الخدمات ضرورة فقط للحضر ولا الحياة الترفيهية حاجة مقتصرة في المدن... فقد فتحت التكنولوجيا الآفاق لكل الناس وكافة المجتمعات. وإذا كانت السياسات تتكلم علة مبدأ الاستدامة .. فهي ليست بمنأى عن العطاء والانتماء ، والتي بدورها ليسن بمنأى عن تلبية الحاجات للجميع سواسية.

الريف هو مصدر الإنتاج الزراعي في العادة .. وهو الذي يوفر لأهل المدن غذاءهم الرئيسي.. والمدينة بنظر الريفي الحياة السلسة الهادئة. فالخدمات المتوفرة في المدينة والتي تسهل الحياة على السكان، تجعلها محطة جذب للريفي ومصدر تفكك للعلاقة التكاملية بين الطرفين.

فمن الأهمية أن تعي السياسات أن الريف لا ينتج بمنأى عن المدينة وإن المدينة لا تنج أيضا بدون الريف.

وقد كان للهجرة من الريف إلى الحضر في معظم دول العالم دورا كبيرا في إيجاد خلل في التناسق الاجتماعي والاقتصادي. وكانت الهجرات من المسببات الرئيسية لانتشار الفقر والعشوائيات .. وبالتالي ضعف تقديم الخدمات لاختلال السياسات والخطط المبنية على توجهات خاصة لكل جانب دون الآخر..

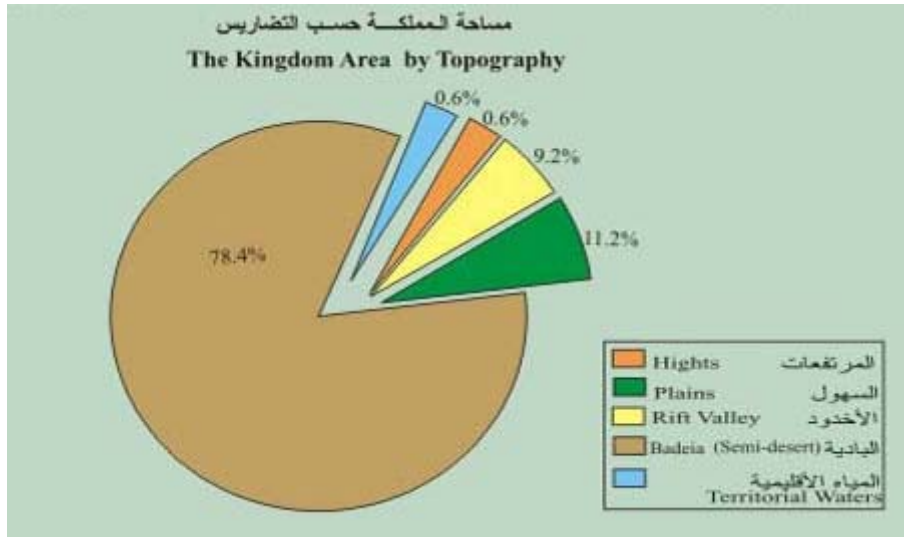
أن انتشار العشوائيات والمدن الضعيفة المتاخمة للمدن الكبيرة صارت من مهام الدول الملحة. فأصبح الهم الأكبر في أهداف الألفية الجديدة هو التخلص من العشوائيات من خلال تطوير تلك المناطق وتقديم الخدمات المتساوية لها لتصبح تجمعات سكنية سواء كانت ريفية أو حضرية منتجة ومساهمة في دعم الدخل القومي وليست عبئا عليه. وبدأت تتكون مدن صغيرة حول المدن الرئيسية هي بمثابة تجمعات طابعها تحضر المدينة وبساطة وعشوائية وفقر القرية، فهي مدينة بمقاييس الإنتاج الاقتصادي وقرية بطبيعة التجمعات والسماوات الاجتماعية..

وعليه فعلى ان نعني بأن المدن والبلدات هي محركات النمو الاقتصادي وهي أساس التنمية البشرية الحضرية والريفية. فقد أصبح التخطيط العمراني المتكامل والاهتمام المتوازن بالأحوال المعيشية في المناطق الريفية والحضرية أمرا حاسم الأهمية للدول. ولا بد من الاستفادة من المساهمات والروابط التي تكمل بعضها في الريف والمدينة والأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة. كما من الضروري التصدي للفقر من خلال تحسين الظروف وإيجاد فرص عمل وتعليم في الريف وفي المدن والبلدات الصغيرة التي تقبع ما بين الريف والحضر، لتكون أساس للتنمية الحقيقية المستدامة من خلال تقليص الفجوة في المستوى المعيشي والخدمات المقدمة وبالتالي توضيح أهمية كل فريق لذاته ولل فريق الثاني.

الأردن.... ريفاً وحضراً...



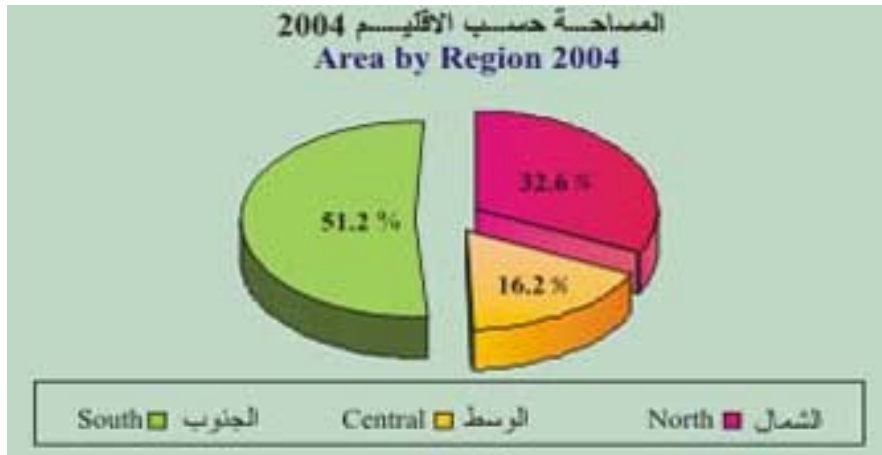
تقع المملكة الأردنية الهاشمية ضمن إقليم الشرق الأوسط. وتبلغ مساحتها الكلية (٨٩٣٤٢) كم^٢ حيث تزيد مساحة اليابسة عن (٩٠%) ، وعليه تعتبر الأردن شبة جافة خاصة وأن الصحراء تشكل حوالي (٧٨%) من المساحة الكلية.



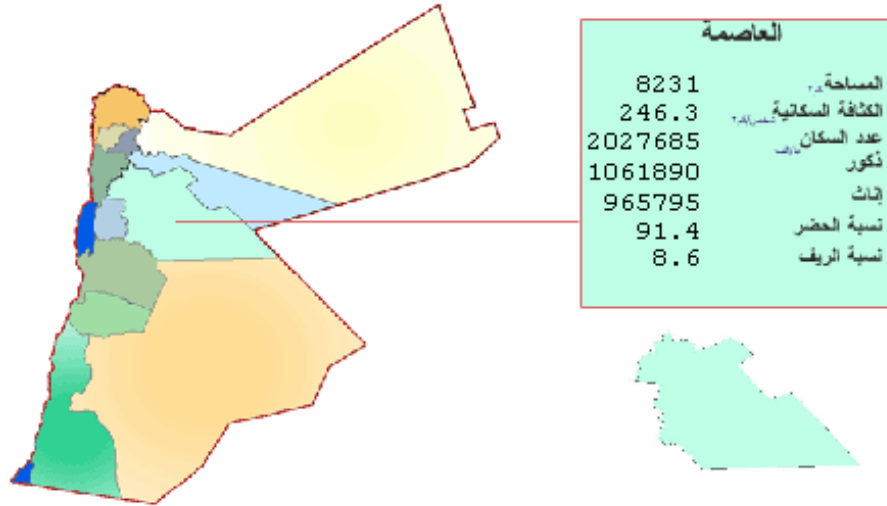
بلغ عدد سكان الأردن حسب إحصائيات عام ٢٠٠٤ حوالي (٥,٣٥) مليون نسمة، بكثافة سكانية حوالي (٦٠,٣) شخص/كم^٢ ومعدل نمو سكاني يصل إلى حوالي (٢,٦%). ويشكل الحضرم ما نسبته حوالي (٨٢%) من السكان مقابل حوالي (١٨%) للسكان الريف. وهي نسبة تبين اتجاه السكان نحو المناطق الحضرية مع القطاع الزراعي يجب أن يكون من أقوى القطاعات بسبب قلة الموارد الأخرى.

وتبين الإحصائيات بأن الخدمات الأساسية متوفرة لغالبية السكان؛ فنسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه (٩٧,٧%) وبالكهرباء (٩٩,٥%) أما الصرف الصحي فهو ما زال متدنياً بنسبة تصل إلى حوالي (٦٠,١%) من المساكن. فبشكل عام تصل الخدمات الرئيسية إلى كافة أنحاء الدولة كما تصل شبكة الشوارع إلى معظم التجمعات السكانية سواء حضرية أو ريفية أو بدوية.

وتقسم المملكة حالياً إلى ثلاثة أقاليم رئيسية: الوسط، الشمال، والجنوب. حيث يشكل إقليم الجنوب أكبر مساحة (٥١,٢%) وأقل كثافة سكانية (١١) شخص/كم^٢، مقابل (١٦,٢%) للوسط وبأعلى كثافة بحيث تصل إلى (٢٣٣,٦) شخص/كم^٢، وذلك بسبب وجود العاصمة وبعض المدن الرئيسية ضمن هذا الإقليم.



أما من حيث المحافظات فتقسم المملكة إلى (١٢) محافظة تشكل العاصمة أعلى نسبة للسكان بواقع (٣٨,٨%) من سكان المملكة، و(٨,٥%) من المساحة الكلية.



وتقسم المحافظات الي بلديات حيث بلغت عدد البلديات بعد دمجها في عام (٢٠٠٢) من (٣٢٨) إلى (٩٩) بلدية بالإضافة إلى أمانة عمان الكبرى / العاصمة..

مرجعية البلديات في المملكة هي وزارة الشؤون البلدية (باستثناء أمانة عمان الكبرى) ويتم تنظيم أعمالها من خلال قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة (١٩٥٥) وتعديلاته. ويعرف القانون البلدية بأنها (مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي تحدث وتلغى وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام هذا القانون). وعليه ففي الأصل أن البلدية تنظيم أهلي يتبع التركيبة الاجتماعية لسكانها. أما إدارة البلدية فقد نص القانون على ان تكون من خلال مجلس بلدي ينتخب النصف ويعين النصف الآخر بينما يعين رئيس البلدية بقرار من مجلس الوزراء. وهنا تأكيد آخر على أن إدارة البلدية هي أيضا من أهالي المنطقة وتتبع تركيبهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما يصنف القانون البلديات القائمة إلى أربع فئات حسب موقعها الإداري وعدد سكانها. فالفئة الأولى يزيد عدد سكانها عن (١٠٠) ألف نسمة وبالأغلب تكون مراكز المحافظات. والثانية التي يزيد عدد سكانها ما بين (١٥) ألف و(١٠٠) ألف وتكون مراكز الألوية. أما الثالثة فسكانها ما بين (٥) ألف و(١٥) ألف كمراكز الأفضية والنواحي. فيما تكون الرابعة لما تبقى من البلديات.

باستثناء أمانة عمان الكبرى فإن عدد البلديات في المملكة هو (٩٩) هناك حوالي (١١) بلدية مراكز محافظات و(٤٢) فئة ثانية و(٢٨) فئة ثالثة و(١٨) فئة رابعة. ويمكن القول بأن المدن الرئيسية وبلديات الفئة الأولى والثانية في المملكة هي التي تتمتع اجتماعيا واقتصاديا بصفات حضرية وهو ما يقارب نسبة (٦٠%) من المدن ، بينما ما زالت المدن الأصغر تتعايش ما بين التحضر والريف أو البداوة في بعض الأحيان، بحيث يمكن القول أنها مدن قروية.

سحاب – مدينة على الضفاف

تقع مدينة سحاب إلى الجنوب الشرقي من مدينة عمان العاصمة بل وملاصقة لها لا يكاد هناك فاصل بين امتداديهما.. تبلغ مساحة سحاب (١٢) كم٢ منظمة بالكامل لاستعمالات السكني (٥٥%) التجاري (٣٠%) والصناعي (١٥%) وعدد سكانها حوالي (٥٣) ألف. وفي النظر إلى التركيبة الاجتماعية لسحاب فهي تجمع لهجرات لعشائر من مصر ومن البادية الأردنية، أتت إليها في بداية القرن الماضي واستوطنت بها طلبا للرزق والمأوى. فموقع سحاب عبارة عن رقعة زراعية تعتمد على الأمطار والآبار الموجودة ضمن المنطقة مثل وادي القطار وبتير أبو حماد وغيرها... وبالإضافة إلى الزراعة، ومع أنها فقدت الكثير منها حاليا، فإن سحاب تعتبر من أنشط المدن الأردنية من الناحية التجارية والصناعية والحرفية.. وقد زاد من توجه السكان إلى الحرف الصغيرة وجود أكبر تجمع صناعي في المملكة فيها من خلال مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية والتي بدأ إنشاؤها مع مطلع الثمانينيات من القرن الماضي ... مما كان له الأثر الكبير في تغيير السمة الزراعية للمنطقة إلى مدينة منتجة صناعيا وحرفيا... تعتمد عليها جاراتها وبالأخص عمان العاصمة التي تعتبرها الأساس لكثير من رؤوس الأموال والاستثمارات...

تعتبر سحاب مركزا للواء سحاب في محافظة العاصمة .. ويتكون المجلس البلدي من ثمانية أعضاء أربعة منهم منتخبين والباقي معين من قبل وزير الشؤون البلدية بما فيهم الرئيس يعينوا من قبل رئيس الوزراء بالتنسيب من وزير الشؤون البلدية... كما يوجد من ضمن الأعضاء المعينين سيدة وذلك تفعيلا لمشاركة المرأة في السلطات المحلية وإيمانا من الحكومة بأهمية مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وخاصة وأن المرأة أقرب ما تكون لاحتياجات أسرته وحيها...

وقد جاء في القانون تحديد وحصر لصلاحيات المجلس البلدي حيث يمكن أن تجمل فيما يلي:

- تحديد استعمالات الأراضي داخل حدود البلدية وضمن حدودها ومتابعة تنفيذها ..
- صلاحيات البناء والاعمار وتنظيم ذلك..
- متابعة تنفيذ الخدمات العامة والتي تنفذ عادة من قبل الهيئات المركزية الخاصة بها مثل المياه والمجاري والكهرباء،،،
- صلاحية مراقبة الخدمات الصحية خاصة وأن الجهات المركزية هي أيضا المسئولة عن تنفيذها.
- إنشاء ومتابعة المناطق السياحية والترفيهية والثقافية مثل الحدائق والمتنزهات والمراكز والنشاطات الثقافية..

- صلاحيات مالية من خلال إقرار الميزانية السنوية والحساب الختامي وملاك الموظفين قبل إرسالها إلى مراجع التصديق وإدارة أملاك البلدية وأموالها وإقامة الأبنية اللازمة فيها وتأجيرها ورهنها وغيرها...

- صلاحيات المحافظة على البيئة والتصدي للكوارث وأية مشاكل قد تطال المدينة...

- صلاحيات تنظيم المهن والصناعات والخدمات والأسواق والتجارة..

ومما يتبين فإن المجلس البلدي يتمتع بصلاحيات أكثر ما تكون متابعة وتحسين أداء ألا انه لا زالت هناك مركزية في أداء البلديات :

- قرارات استعمالات الأراضي والتنظيم مربوطة بما يقره الموظفون في مكاتبهم في العاصمة(الوزارة) بعيدا عن الواقع الملموس وتكون قراراتهم قطعية وتستقوي على دور المجلس البلدي .

- نجد ان خدمات المياه والكهرباء والخدمات الصحية التي هي من صميم واجبات المجالس البلدية كما ورد في قانون البلديات أصبحت مرافق وطنية تقوم بإدارتها والإشراف عليها الحكومة المركزية ولم يعد للبلديات صلاحيات كثيرة كما هو وارد في المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥.

- الخطط المالية لا بد وأن تمر في مراحل تصديقيه في الوزارة ودون مراعاة للاحتياجات والخصوصيات لكل منطقة.

وهكذا فإن القرارات في كثير من الأحيان تمر بمراحل روتينية كبيرة من جهة وتأخذ أوقات كبيرة أيضا...

من ناحية أخرى، فإن التداخل بين الصلاحيات والمزاجية في توزيع الخدمات المقدمة من الوزارات والهيئات المركزية دون مراعاة لشؤون كل منطقة حسب احتياجاتها وإمكانياتها بعدالة(مثل وزارة الأشغال العامة والاسكان والصحة...) يجعل معظم المدن الصغيرة بما فيها سحاب تعاني من تدني نوعية وكمية الخدمات المقدمة لها. فمن جانب البلدية فإمكانيات البلديات المالية صغيرة لا تفي باحتياجاتها، ومن جانب آخر فإنه وبسبب مركزية تقدمه الخدمات فإن الأولويات تكون للمدن والمناطق الأكثر أهمية حسب توجهات تلك الهيئات، ويظهر الدعم الحكومي دائما غير متوازن بين البلديات والمبني على أسس قديمة لم تتم مراجعتها منذ إقرارها في الخمسينيات من القرن الفائت..

فمثلا تعاني سحاب من :

- قلة المواقع الثقافية.. يوجد فيها مركز ثقافي ولكن لا يوجد فيها مثلا مسرح أو سينما او مقاهي عامة عائلية (خاصة وأن التقاليد الاجتماعية فيها لا تسمح بنشاط النساء بشكل كبير)... أي بمعنى لا يوجد فيها ما يراه أهل المدينة في عمان على مقربة منها...

- ضعف الخدمات الصحية ، فمع أن في سحاب مركزا صحيا ومستشفى جديد أي أن ذلك لا يكفي الأعداد المتزايدة من السكان ولا يفي بكافة المتطلبات الطبية مما يضطر السكان في بعض الحالات من التوجه إلى العاصمة...

- يوجد في سحاب مدارس خاصة محدودة و فقط للصفوف الإلزامية ولا يوجد بها جامعات للتعليم العالي...

وعليه فإن سكان سحاب ما زالوا يخرجون الى العاصمة لكثير من الأمور التي يحتاجونها يوميا.. كما يتطلعون دائما الى الرفاهية والكماليات التي يحصل عليها سكان العاصمة وهو حق لهم حتى ولو كانت كماليات...

ومن ذلك نستنتج ان مدينة سحاب قد قفرت خلال العشرين سنة الماضية من تصنيف القرية الى تصنيف المدينة دون أن تحصل على كثير من مزايا هذه القفزة ومحافظة على جزء كبير من خصوصيتها الاجتماعية ونسيجها السكاني مما يستدعي الدراسين والباحثين لاعادة النظر في التصنيف الحضري للسكان (بدو قرويين مدنيين) وذلك لانحسار الفوارق والمميزات لهذا التقسيم...

التوصيات

نتيجة لكل ما تقدم وبعد الدراسة المستفيضة لقانون البلديات وتقييم العلاقة بين البلدية والمواطن والقدرات المتاحة للبلديات والمأمول منها لدعم التنمية المحلية المستدامة...

أقترح التوصيات التالية:

✓ **تعزير اللامركزية وإعطاء الصلاحيات الكاملة للمجالس البلدية:** استنادا الى إن أعضاء المجالس البلدية ممثلين لمنتخبهم أكثر من يعي احتياجات السكان في مدنهم ، وأكثر دراية بإمكانيات هذه المدن والفرص المتاحة ونقاط الضعف فيها، ويجب تفعيل واعطاء الصلاحية الحقيقية للمجلس البلدي ليقوم بتقديم كافة الخدمات وكافة أشكالها وكافة مراحلها من تخطيط وتنفيذ ومتابعة... دون أن تتبع قرارات هذه المجالس لجهات مركزية تضعف الأداء ولا تلبى الحاجة وتزيد من الروتين غير المرغوب والذي يؤثر سلبا على تقديم الخدمات

ومن تلك الخدمات:

* القرارات المالية

* خدمات البنية التحتية من ماء ومجاري وكهرباء... (تكلف البلديات باجراء الاتفاقيات لتنفيذها داخل حدودها وبمعرفة تمهيدا الى الوصول الى المخطط التفصيلي والهيكل المتكامل (master plan) الحقيقي..

* المشاريع التنموية والاستثمارية والمشاريع الإسكانية والطرق والأبنية العامة

* استعمالات الأراضي والتنظيم ...

✓ **مجالس بلدية منتخبة:** يتم حاليا انتخاب نصف عدد المجلس البلدي بينما النصف الآخر أعضاء وفي العادة موظفون من الحكومة المركزية وقد لا يكونوا من نفس المنطقة. ان من أهم مهام المجلس البلدي تلبية احتياجات المدينة والمعرفة الكاملة لطاقتها ، وبالتالي فإن الأعضاء المنتخبون يكونوا أقرب للواقع وللصورة الحقيقية للمدينة. كما أنه من سمات الديموقراطية ان يعطى الحق لأصحاب المدينة في تقرير مسارها وتوجهاتها...على ان يتم وضع اسس من أهمها درجة التعليم لما لذلك من أثر في مواكبة متطلبات العصر وقراءة الاحتياجات بطرق علمية سليمة...

✓ **حوسبة أعمال المجالس البلدية:** بأن يتم إنشاء نظام بلدي محوسب متكامل موحد لكافة المعلومات والمؤشرات ولكافة المدن ليكون أداة تخطيطية من جهة وأداة موحدة لتبادل الخبرات والممارسات بين المدن للاستفادة وإعادة التجارب الناجحة وصولا الى تقديم خدمات البلديات بطريقة إلكترونية..

✓ **ضمان الحريات** للمواطنين في التعبير عن احتياجاتهم بالطرق القانونية كحق من حقوقهم في قرارات مدنهم وبلدياتهم...

✓ **اقرار التشريعات** التي تكفل للبلدية حقوقها من خلال التعاون مع وزارات ومؤسسات الدولة الأخرى وعلى سبيل المثال لا الحصر (السيطرة على السير والشرطة الداخلية واللجان التنفيذية التي تخدم المنطقة)

✓ **تدريب الرؤساء والأعضاء المنتخبين** لمدد كافية عند انتخابهم لتعريفهم بالقوانين والأنظمة والحقوق والواجبات ليكونوا فاعلين في عملية التنمية ولمساعدتهم في اتخاذ القرارات الصائبة لمجتمعاتهم.

✓ **تفعيل قوانين المساءلة** والمحاسبة في البلديات وصولا للممارسة الصحيحة للعمل البلدي

✓ **عمل هياكل وظيفية ووصف وظيفي** واضح يتضمن الصلاحيات والواجبات..

✓ **دعم البلديات** بنسب من موازنة الدولة تناسب مع حجم الخدمات الموكولة لها..